

من قديم الأنصاري المتجدد

## فكرة ارتهان المنطقة بالاحتلال العراقي للكويت

### بين النص البريطاني عام 60 والتطبيق الأمريكي عام 90

تبادر دارة الأنصاري للفكر والثقافة «تحت التأسيس»، بالتعاون مع جريدة «الأيام» التي احتضنت أعمال أ.د. محمد جابر الأنصاري الصحفية منذ تأسيسها، إلى إعادة نشر بعض من مقالاته، بتوقيت مرتبط بما تفرضه القضايا والمستجدات المحلية والإقليمية، ويأتي هذا المقال «بمناسبة ذكرى الغزو العراقي على دولة الكويت الشقيقة» المصادفة للثاني من أغسطس. الدارة التي ستحمل اسم الأنصاري هي نواة لمعلم فكري- أدبي - ثقافي للحفاظ على إنتاجه وأعماله الفكرية والأدبية لتكون متاحة للمختصين والمهتمين للبناء عليها وإثرائها، ومن المؤمل أن تكون مظلة لعدد من النشاطات والفعاليات التي يهتم بها الدكتور الأنصاري الذي جاهد طوال مسيرته العلمية لنشر الفكر المستنير للحضارة الإسلامية والتراث العربي وطرح قضايا الأمة العربية برؤية علمية وموضوعية.

بقلم: أ.د. محمد جابر الأنصاري

من المصادفات التاريخية اللافتة والمثيرة أن يأتي أوان الكشف عن الوثائق السرية البريطانية في شأن أزمة الكويت مع العراق خلال فترتين زمنيتين بفصل ثلاثين عاماً، 1961-60 و1991-90 ملء مسمع الدنيا وبصرها.

وقد اتضح من الوثائق -التي خرجت إلى العلن بعد انقضاء المدة المحددة قانوناً- أن حكومة هارولد ماكميلان توقع احتمال قيام العراق باحتلال الكويت عسكرياً، وطلبت من رؤساء الأركان في الجيش البريطاني إعداد خطة طوارئ عسكرية لمواجهة الاحتلال.

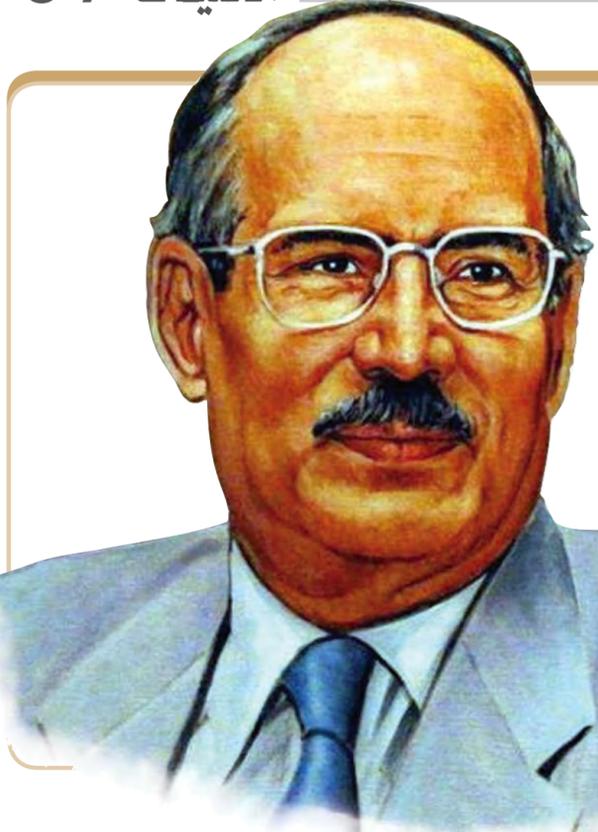
وأبرز ما يلاحظ أن الخطة البريطانية الأصلية في عام 1960 -أي قبيل استقلال الكويت بأقل من عام واحد- وضعت على أساس إخراج القوات العراقية من الكويت بعد احتلالها، وليس لمنع حدوث ذلك الاحتلال أو مواجهته فور حدوثه!

بل إن ثمة فقرة حافلة بالدلالة في الوثيقة الرسمية البريطانية -وهي الفقرة التي لم تتل اهتماماً كافياً بعد- تقول بلهجة دبلوماسية مداورة، ولكنها صريحة المضمون، إن «وزارة الخارجية (البريطانية) تشعر بأنه، في ظروف معينة، فإن عملية (عسكرية) لاستعادة الكويت من العراقيين ستكون أقل مدعاة للاعتراض سياسياً، حتى لو تأجلت، من محاولة إحباط التدخل العراقي قبل وقوعه».

وهذه اللهجة الدبلوماسية تعني بصريح العبارة، وبلا لاف ولا دوران، أنه من الأفضل سياسياً ترك العراق يحتل الكويت أولاً، ثم تقوم بريطانيا بإخراجه منها فيما بعد، عوضاً عن التصدي الفوري للغزو؛ فما أشبه الليلة بالبارحة في ضوء ما حدث في المنطقة والعالم منذ الثاني من أغسطس 1990، وكمن غامض سينجلي، وكمن لغز سيحل، وكمن من سؤال سيجاب؟

وبطبيعة الحال، فإن سير الأحداث في ذلك الوقت لم يأخذ بالاتجاه الذي تحسبت له الوثيقة البريطانية لأسباب عدة، منها أن الوضع العربي لم يكن بمثل هذا السوء والتشتت، وأن سياسة عبد الكريم قاسم، على تطرفها، لم تقع عملياً في هذا المطب، وأن العراق لم يكن يمثل هذا التأزم، حينئذ، كما أن الموقف البريطاني، كان أكثر صراحة وجرماً تجاه فكرة التدخل العراقي في الكويت عام 1960 من الموقف الأمريكي عام 1990.

ومن يقارن عبارة السفارة الأمريكية في بغداد للرئيس العراقي في 25 يوليو 1990 -أي قبل الغزو



انتهى دورها في ألمانيا بعد توحيدها، إلى إنعاش تجارة النفط في الولايات المتحدة بعد أن أصابها الركود، إلى فتح المجال فوق ذلك كله لتحجيم وضرب قوة العراق ذاته وإعادة رسم خريطة منطقة النفط في العالم العربي حسب متطلبات ومصالح النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة وأوروبا، (وهذا مع عدم إغفال المكاسب الإسرائيلية من تبعات الأزمة التي لم تتكشف لنا بعد...).

في المقابل، هل يمكن العثور على طرف عربي واحد يستطيع الادعاء بأنه حقق مكاسب جراء احتلال العراق للكويت؟ ومروراً بسائر الأطراف العربية التي اتخذت موقفاً مسانداً للغزو، تبدو قائمة الخسائر، وسط هذا الدمار الكبير، أكبر من أن تحصى وأن يتحملها الوجدان العربي، كما أن المحصلة «بعيدة المدى» للكارثة لم تتضح بعد.

فهل كان المخططون السياسيون في وزارة الخارجية البريطانية في العام 1961 يرون -ببصيرة يحسدون عليها- أنه من «الأفضل» سياسياً ترك العراق يدخل الكويت ثم تحمل التبعات العسكرية ولو تأجلت العملية إلى حين!

وإذا كان العراق لم يقع في ذلك المطب حينذاك، فإن «النص» ظل يبحث عن إخراج ومخرجين، حتى الثاني من أغسطس 1990.

فهل يستطيع أي متأمل لما حدث أن يستبعد «توارد الخواطر» بين «المخططين القدامى» و«المنفذين الجدد»؟ وهل يستطيع أي «منطق» أن يفسر كيف وقع العراق في هذا المطب وأوقع معه المنطقة؟

وشكراً للزمن الذي انقضت منه كل تلك السنين فأتاحت لنا بمصادفة غير مستغربة رؤية ما هو «الأفضل» في التقديرات الغربية في شأن معالجة «احتمال» التدخل العراقي في الكويت وانتظاره إلى أن يقع.. فتقع الفأس في رأس العرب أجمعين!

فهل من متعظ بأن هناك من يلعب بمصير منطقتنا في أكثر من زاوية ومن أكثر من جهة؟ وهل تنهنا «الوثائق»، إن لم تعظنا «الحقائق»... ليت شعري..

\* دارة «الأنصاري» للفكر والثقافة هي مؤسسة ثقافية (تحت التأسيس)، تأتي بمبادرة كريمة من زوجته ورفيقة دربه السيدة عائشة أحمد التميمي. والمقال «بتصرف» قد سبق نشره في 1991 ويحمل تحليلاً عاماً لأحداث تاريخية وشواهد سياسية نعايش تبعاتها حتى يومنا هذا.

الاحتلال» أولاً، ثم «التصدي له»، ولو بعد حين مؤجلاً، إلا أن يميل إلى دواعي الافتراض بتشابه التوجهات البريطانية والأمريكية بترك العراق، أو ربما استدراجه من «طرف خفي» لاحتلال الكويت، مع تأجيل عملية الإنقاذ بعض الوقت لتتأكد الحاجة وتزداد لدور «المنقذ» للمنطقة، مع دفع الثمن كاملاً غير منقوص على مختلف المستويات والأصعدة.

والملحون الذين تابعوا الأحداث والمؤشرات يوماً بيوم قبل وقوع الغزو العراقي للكويت -وبعد- لاحظوا بوضوح مدى التساهل والاسترخاء الأمريكي تجاه محاذير الغزو قبل وقوعه، في شكل يدعو إلى التساؤل على أقل تقدير، وما تبعه من حزم وحسم أبعده الإدارة الأمريكية بعد وقوعه إلى درجة حشد أكبر قوة عسكرية أمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ثم الإقدام على عملية تحرير الكويت بأضخم قوة عسكرية

تكنولوجية في تاريخ العالم، هذا بعد أن أخذت وقتها بالكامل، أي تأجيل عملية استرجاع الكويت -كما «النص» البريطاني الأصلي- «يراجع على سبيل المثال لا الحصر، كتاب (حرب الخليج: الملف السري) لسالينجر ولوران، الصادر في التسعينات، والذي تضمن العديد من الإشارات والمؤشرات المتناقضة التي أرسلتها الأوساط الأمريكية إلى كل من العراق والكويت بما يمكن أن يؤدي إلى وقوع ما وقع بينهما».

وفي غمرة المشاعر الجياشة والمتناقضة التي أثارها حرب الخليج بين الدول العربية -شعوباً وحكومات-، فإنه من الصعب التمييز الآن -عقلانياً- بين الدور الأمريكي / الغربي دور حماية وإنقاذ من ناحية -خصوصاً في البلاد العربية التي تعرض فيها المدنيون للصواريخ العراقية ويشعرون بقيمة الحماية الأمريكية لهم-، وبين ذلك الدور كمصالح وهمية. ولعله لا يوجد تناقض جوهري بين الدورين في المحصلة النهائية، فكلما زادت قيمة الحماية زاد تبعاً لها استحقاق المصالح عندما يتقرر مصير المنطقة من جديد ويُعاد رسم خريطتها.

وبغض النظر عن نتائج الحرب ونهايتها، فإن تلك «النمار» والاستحقاقات أصبحت واضحة للعيان وأمرًا واقعاً لا محالة، فمن القبول بالوجود العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة، رسمياً وشعبيًا، إلى حد كبير بعد أن كان مرفوضاً، إلى الاستعداد لدفع ثمنه، إلى إنعاش تجارة السلاح الدولية بعدما هددها الإفلاس بانسحاب الاتحاد السوفياتي من المواجهة العسكرية، إلى إيجاد دور جديد للقوات الأمريكية والغربية التي

بأسبوع- بأن الولايات المتحدة غير معنية بالخلافات الحدودية العربية، بما كتبه السير ريتشارد بومنت، رئيس الدائرة العربية في الخارجية البريطانية، إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج في مارس 1960، من أنه «من الأهمية بمكان أن يتأكد كل من يفكر في التدخل في الكويت أن حكومة صاحبة الجلالة مصممة وقادرة على الدفاع عن الكويت بقوة السلاح إن لزم الأمر»، نقول من يقارن الإيحاء أو الإيحاء الأمريكي بالصرحة البريطانية الحازمة، يستطيع أن يرى الفارق بين موقف القوتين الأساسيتين المعنيتين بالأمر، كل في حينه.

ولكن يظل المثير للفضول التاريخي والاهتمام السياسي المعاصر -معا- أن يقف المرء أمام تلك الفقرة المعبرة عن رأي وزارة الخارجية البريطانية، في ذلك الوقت، في شأن تفضيلها سياسياً ترك العراق يحتل الكويت ثم إخراجه منها بالقوة في عملية، ولو تأجلت بعض الوقت، بدلاً من الوقوف في وجه تدخله وإحباطه منذ البداية.

والأمر لا يحتاج بطبيعة الحال إلى تخمين لمعرفة السبب، فدول المنطقة وشعوبها ستشعر بالحاجة للحماية البريطانية في وجه الخطر العراقي من خلال وقوعه عياناً باحتلال الكويت، وستطلب من بريطانيا التدخل والرد، الأمر الذي سيتيح للأخيرة استعادة مكانتها وتحقيق امتيازات جديدة من خلال قيامها بهذا الدور. أما إذا حشدت بريطانيا قواتها في الكويت -والخليج- قبل التدخل العراقي الفعلي فستبدو كأنها «دولة مستفزة» تعود لاحتلال الكويت وتهدد أمن المنطقة، من دون مبرر مقنع.

وأيًا كان الأمر، فإن إعلان الرئيس العراقي السابق عبدالكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق عام 1961 -مع وقف التنفيذ- وفر الغطاء السياسي للوجود العسكري البريطاني، من دون الاضطرار للدخول في «نص» الخطة البريطانية الأصلية، أي ترك الاحتلال يحدث، ثم المبادرة بعملية الاستعادة بعد حين.

ومن دون تعهد أي إسقاطات تاريخية بين الموقفين البريطاني والأمريكي، ومن دون الدخول في متاهات نظرية / تأمرية شائعة في التفكير الشرقي عمومًا، والتي أصبحت متداولة حتى في الأوساط والكتابات الغربية بعد الغزو العراقي للكويت، وما كشفت عنه من شواهد ومؤشرات سبقته، وما تلته من أحداث وتطورات وأوضاع كان من المحال أن تحدث، فإن المرء لا يملك في ظل تلك الحقائق التاريخية وتلميحاتها بتفضيل «وقوع

## حصار المنازل المؤجرة على الآسيويين من فئة العزاب.. محافظ المحرق:

### بدء تنفيذ مشروع إعادة تطوير الفرجان القديمة



سترفع المحافظة تقريراً إلى وزارة الإسكان للبدء في عملية تقييم وتمكين المنازل المراد شراؤها، إذ تعد خطوة استملاك المنازل من أهم الخطوات في هذا المشروع، وبالتالي فإن السرعة مطلوبة من قبل المعنيين في وزارة الإسكان لإتمام المرحلة الثانية وتنفيذ توجيهات جلالة الملك المفدى.

استقبال ملاك المنازل، وستشمل المرحلة الثانية تقييم وتمكين تلك المنازل وبالتالي تعويض من يرغب في بيعها، وترميم البعض الآخر، مشيداً بدور رئيس مجلس المحرق البلدي غازي الرباطي والعضو حسن فاروق الدوي. وأوضح المحافظ أنه بعد الانتهاء من هذه المرحلة

أكد محافظ محافظة المحرق سلمان بن عيسى بن هندي المناعي أن المحافظة بدأت فعلياً تنفيذ مكرمة جلالة الملك المفدى بإعادة تطوير الفرجان القديمة، بعد حصار المنازل المؤجرة على الآسيويين من فئة العزاب وما نتج عنها من التجاوزات الأمنية والسلوكيات الدخيلة على المجتمع وقضايا التحرشات والسراقات، بالإضافة إلى إيواء بعض المنازل المؤجرة على العزاب الآسيويين للمطلوبين أمنياً وغيرها، مشيداً بتعاون مجلس المحرق البلدي في تنفيذ هذا المشروع. وأشاد المحافظ بتعاون الأهالي الذين أبدوا بدورهم استعدادهم لتنفيذ الأوامر الملكية السامية، مؤكداً رغبتهم سواء في بيع منازلهم المؤجرة على العزاب أو بإعادة ترميمها ليتم إعادة سكنها من قبلهم، لتعود الأحياء السكنية في المحرق على ما كانت عليه. جاء ذلك خلال استقبال المحافظ لعدد من أصحاب المنازل المؤجرة على العزاب الآسيويين، مؤكداً أن المحافظة تلقت طلبات ورغبات الأهالي في بيع المنازل وإعادة ترميم البعض الآخر. وأضاف المحافظ أن المرحلة الأولى تم من خلالها

## «بوليتكنك»: اليوم آخر موعد لتثبيت قبول طلبة الدفعة الثانية

أوضح مدير إدارة القبول والتسجيل بكلية البحرين التقنية «بوليتكنك» البحرين أحمد مال الله أن فترة تثبيت قبول الدفعة الثانية من الطلبة المقبولين في الكلية للعام الأكاديمي 2019-2020م ستنتهي عند الساعة الثانية من ظهر الخميس الموافق 1 أغسطس 2019م، موجها الطلبة المقبولين الذين تم إرسال رسائل إليهم تفيد بقبولهم إلى الإسراع بتثبيت قبولهم خلال هذه الفترة، حيث لن يتم قبول أي طلب بعد هذا التاريخ. وأشار مال الله إلى أن قبول الطلبة يتم بناء على مدى استيفائهم لشروط القبول في البوليتكنك، في حين أن تسكينهم في البرامج التي تقدمها الكلية يتم بناء على رغبة الطالب ومدى توافر المقاعد الشاغرة في التخصص المرغوب فيه، والطاقت الأكاديمي المؤهل، والطاقة الاستيعابية للقاعات الدراسية.

إلى ذلك، وجه مال الله الطلبة الذين تم قبولهم ولكنهم خارج مملكة البحرين خلال فترة تثبيت القبول المحددة، إلى ضرورة الرد على الرسالة الإلكترونية الموجهة إليهم من قبل بوليتكنك البحرين، يؤكدون من خلالها قبولهم العرض، ومن ثم ينتدبون أحداً من أهلهم أو معارفهم في مملكة البحرين لدفع الرسوم الدراسية واتمام إجراءات تثبيت القبول، حيث تعد هذه الخطوة بمثابة حجز المقعد إلى حين عودة الطالب وتوجهه شخصياً إلى مقر البوليتكنك لتوقيع المستندات المطلوبة في موعد أقصاه 15 سبتمبر 2019.